مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٩١**

الأربعاء، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فيتيغ	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد فاز باتو
	البوسنة والهرسك	السيد باربالييتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بون
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	لبنان	السيد جابر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

تقرير الأمين العام الثامن والعشرون عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2011/387)

11-43227 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

تقرير الأمين العام الثامن والعشرون عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2011/387)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثل كوت ديفوار للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/458، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/387، التي تتضمن التقرير الثامن والعشرين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، كولومبيا، فرنسا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا، اُعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٠٠ (٢٠١١).

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر بأن القرار ١٠٠٠ (١٩٩٥) قد اُتُخذ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وإنها مجرد مصادفة أن القرار ١٠٠٠ (١٩٩٥)، بشأن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، قد اتخذ، على غرار القرار ٢٠٠٠ (٢٠١١)، في ظل رئاسة ألمانيا. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء مجلس الأمن في الإشادة بجميع الوفود التي عملت في المجلس على مدى السنوات الـ ٦٥ الماضية منذ اتخاذ القرار ١ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): كما يعلم أعضاء مجلس الأمن، فإن كوت ديفوار تخرج من أزمة ما بعد الانتخابات العنيفة التي أسفرت عن مقتل ٣ ٠٠٠ شخص مليون شخص داخليا، وأدت إلى فرار ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ إلى البلدان المجاورة. كما أدت إلى تدهور الكثير من الهياكل الأساسية الاقتصادية والمؤسسية، لا سيما السجون والمحاكم.

وتسعى حكومة كوت ديفوار جاهدة منذ حوالي شهرين إلى إعادة الأوضاع إلى طبيعتها سريعا لتهيئة ظروف مواتية للتنفيذ الفعال لبرنامج الرئيس واتارا، الذي انتخبه شعب كوت ديفوار على أساسه بأغلبية كاسحة في أكثر الانتخابات نزاهة وشفافية وحرية وديمقراطية في تاريخ بلدي على الإطلاق.

وفي هذا السياق يرحب وفد بلدي باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٠٠٠ (٢٠١١) بالإجماع، والذي يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (العملية) لمدة ١٢ شهرا، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وأظهر مجلس الأمن بقيامه بذلك دعمه للديمقراطية في كوت ديفوار وأبرز

التزام المجتمع الدولي بدعم كوت ديفوار في انتعاشها وتحقيق الاستقرار فيها عقب الأزمة.

ولا يزال هناك العديد من التحديات التي تنتظرنا، بما في ذلك وفي المقام الأول مسألة الأمن، وهي جميعا تحديات ملحة. في الوقت نفسه، أُحرز تقدم كبير. ومن ثم، نرحب باتخاذ القرار ٢٠٠٠ (٢٠١١) في الوقت المناسب، والذي سيساعدنا على تسريع وتيرة العملية الجارية لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها.

والقرار المتخذ اليوم هو قرار تاريخي لأنه يكرس انتصار إرادة شعب كوت ديفوار. وكما قلتم، سيدي، فهو قرار رمزي. وليس من قبيل المصادفة اتخاذ المجلس للقرارين ١٠٠٠ (١٩٩٥) و ٢٠٠٠ (٢٠١١) في ظل الرئاسة الألمانية. إنه رقم مقرب إلى العدد الصحيح، يرمز إلى بداية جديدة مفعمة بالوعود بمستقبل مشرق لكوت ديفوار يسوده السلام والرخاء.

يتناول القرار ٢٠٠٠ (٢٠١١)، بشكل أكثر تحديد، التقدم الذي أحرزته السلطات الإيفوارية على أرض الواقع. وهو يثني على مبادرات رئيس كوت ديفوار لتحقيق الاستقرار في البلد في مجالات الأمن ومساعدة المشردين داخليا وتعزيز المصالحة وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية. وهو يحيط علما بإنشاء القوات الجمهورية لكوت ديفوار، والتي تحل محل قوات الأمن والدفاع السابقة في كوت ديفوار. والقرار يشدد على أهمية الانتخابات التشريعية التي ستجرى مستقبلا والاستعادة الكاملة للنظام الدستوري. والقرار يحافظ على قوة الردع القوية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مع حد أقصى للقوات هو ٩ ٧٩٢ فردا في الميدان، وكذلك تعزيزات.

ومن المهم أن نشير إلى أن القرار يدعم التصديق على الانتخابات التشريعية، مع مراعاة تدابير التكيف اللازمة. وهو يشيد بإنشاء لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، ويولي أهمية خاصة لحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان في كوت ديفوار. ويعيد التأكيد على قيادة حكومة كوت ديفوار في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن ويتناول الحاجة إلى برنامج جديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يتناسب مع الظروف الجديدة، تسلط الضوء على معايير موضوعية وشخصية.

والقرار يتناول توصيات مجلس حقوق الإنسان في جنيف ويشير إلى المحكمة الجنائية الدولية، على النحو الذي طلبه الرئيس واتارا، الموجود هنا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد عقد للتو اجتماعا هاما ومثمرا للغاية مع الأمين العام. واجتماع عمل مع رئيس الجمعية العامة، والذي اغتنم الفرصة خلاله لإعادة التأكيد على التزام كوت ديفوار بالتمسك بالمثل النبيلة لميثاق الأمم المتحدة.

إن عودة السلام إلى كوت ديفوار هي واقع حي في الحياة اليومية لشعب كوت ديفوار. وينبغي تعزيز هذا السلام وتوطيده ليتسنى للبلد استعادة ازدهاره السابق ومكانه الطبيعي بوصفه محورا للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب الاستمرار في توسيع نطاق التقدم وتسريعه. ويعتقد وفد بلدي أن تجديد ولايتي عملية الأمم المتحدة وعملية ليكورن سيسهم بشكل حاسم في تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.